



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

إعداد

د. أشرف سمير أنور أحمد

التقرير الاستراتيجي

العدد (٩)

مايو ٢٠٢١م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

إعداد

د. أشرف سمير أنور أحمد

مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

التقرير الاستراتيجي

العدد (٩)

مايو ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت - ٢٠٢١

أسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «التقرير الاستراتيجي» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ. د. عبد الله محمد الهاجري

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب
جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبید سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي

وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
دولة الكويت

أ. عبدالعزيز عبد الله السالم

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معريفي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت

رقم
الصفحة

الفهرس

- ١١ الدور التنموي لقطاع السياحة في الكويت
- ١٢ ١- الأهمية التنموية لقطاع السياحة
- ١٣ ٢- تأثير قطاع السياحة في دعم النمو الاقتصادي
- ١٦ ٣- أهمية دور قطاع السياحة كأحد القطاعات الداعمة للتنوع الاقتصادي
- ١٧ تطور قطاع السياحة في الكويت
- ٢٠ التحديات والعقبات الهيكلية لقطاع السياحة في الكويت
- ٢٣ تجارب عدد من الدول في مجال دعم قطاع السياحة
- ٣١ التوصيات
- ٣٥ المراجع:

الدور التنموي لقطاع السياحة في الكويت

لطالما كانت الكويت عروس الخليج ومقصدًا سياحيًا مهمًا لما تمتلكه من مقومات سياحية تمتاز بها عن باقي دول المنطقة. ومع تزايد عدد السياح سنويًا يزداد الطلب على أنواع جديدة من وسائل الترفيه والسياحة وهو ما يدفع القائمين إلى تطوير قطاع السياحة المحلية والترويج لها.

تمتلك الكويت مقومات سياحية مهمة وأهمها الجزر الكويتية مثل جزيرة (فيلكا) حيث يمكن تطويرها؛ لتكون وجهةً سياحيةً متكاملةً، كذلك تلعب المجمعات والأسواق التجارية في دولة الكويت دورًا كبيرًا في جذب السياح سواء من داخل الكويت أو من خارجها. ويحتل سوق المباركية مكانةً خاصةً لدى السياح لكونه أشهر وأقدم أسواق الكويت التاريخية (وكالة الأنباء الكويتية «كونا»، ٢٠١٩).

تنتشر في أنحاء الكويت بعض الآثار والمواقع التراثية مثل بوابات الكويت وقصر السيف والقصر الأحمر إلى جانب عدد من المتاحف بالإضافة إلى محمية الشيخ صباح الأحمد الطبيعية ومحمية جابر الأحمد البحرية التي تعدُّ من مقومات السياحة البيئية.

وبالنسبة للسياحة الثقافية في الكويت نجد صرحين حديثين هما: مركز جابر الأحمد الثقافي، ومركز عبد الله السالم الثقافي، فهما يمثلان منصةً للإبداع الثقافي على المستويين: المحلي والعالمي. كذلك يُقام العديد من

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

مهرجانات التسوق؛ لتنشيط الحركتين: السياحية والاقتصادية مثل مهرجان «هلا فبراير».

تهدف الدولة إلى إقامة مشروعات البنية التحتية لدعم المشروعات السياحية ومنها: مطار الكويت الدولي وشبكات الطرق المتطورة والأندية الرياضية والمسارح ودور السينما والحدائق العامة والشاليهات.

١. الأهمية التنموية لقطاع السياحة

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية مع تسارع وتيرة العولمة؛ فأصبحت السياحة من أكبر وأسرع الصناعات نموًا في العقود الأخيرة، فيمتلك قطاع السياحة العديد من المقومات لخلق عدد كبير من فرص العمل التي تتطلب مستويات متباينة من المهارات، وبالأخص للشباب والنساء، والعمالة المهاجرة وتوليد دخل من خلال الروابط الأمامية والخلفية لقطاع السياحة ولاستقطاب الاستثمار الأجنبي (٢٠١٣) UNCTAD. وقد أصبح هناك وعيًا متزايدًا بضرورة جعل السياحة مستدامة وضمن مساهمتها في التنمية المستدامة.

تتوقف مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي بمدى ارتباطها بمختلف الأنشطة الاقتصادية ومدى جاذبيتها للاستثمارات ومدى وجود حوافز للاستثمار المسؤول في النشاط السياحي. وفقًا لبيانات منظمة السياحة العالمية، بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤, ١٠٪، أي نحو ٩ تريليونات من الدولارات الأمريكية في عام ٢٠١٩، ومن المتوقع زيادة مساهمة القطاع لتصل إلى حوالي ٥, ١١٪ من إجمالي الناتج العالمي، أي ما يُعادل حوالي ١٣ تريليون دولار أمريكي

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

عام ٢٠٢٩. قبل أزمة كورونا، كان القطاع مسؤولاً عن توفير فرصة عمل من بين كل أربع فرص عمل جديدة على مستوى الاقتصاد العالمي. كما تمثل السياحة نحو ٣٠٪ من صادرات الخدمات العالمية (٥, ١ تريليون دولار أمريكي) وحوالي ٤٥٪ من إجمالي صادرات الخدمات في البلدان النامية وهو ما يعني أهمية القطاع في توليد فرص عمل ودعم النمو الاقتصادي (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠).

٢. تأثير قطاع السياحة في دعم النمو الاقتصادي

يَتَّجِه العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم في تطوير السياحة؛ لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية على المدى الطويل. فوفقاً للأدبيات يُعرف التأثير طويل المدى للسياحة على النمو الاقتصادي بفرضية النمو الذي تقوده السياحة. فيعتبر النمو الاقتصادي في بلد ما دالة في العمالة ورأس المال والتصدير وعوامل أخرى وأيضاً عدد السياح. يمكن للسياحة أن تعمل كمحرك للنمو من خلال المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، وتوليد النقد الأجنبي. ومن أمثلة هذه الدراسات (Balaguer and Cantavella-Jorda 2002) و (Brida.Carrera.and Risso (2008).

من ناحية أخرى، هناك تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي على تنمية قطاع السياحة، حيث يمكن للنمو الاقتصادي أن يدعم صناعة السياحة من خلال تطوير المرافق والبنية التحتية، مثل: النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقود الإلكترونية، والفنادق، والمطاعم، والخدمات والمرافق الترفيهية الأخرى. وعلى الرغم من وجود دراسات عديدة حول

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

العلاقة بين تنمية السياحة والنمو الاقتصادي باستخدام منهجيات مختلفة إلا أن نتائج الدراسات التطبيقية أظهرت نتائج مختلفة وفي بعض الأحيان غير متسقة بالنسبة للفرضية القائمة على قيادة السياحة للنمو الاقتصادي. أوضح عدد من الدراسات أثر السياحة على النمو الاقتصادي بالاعتماد على الأساليب القياسية، فمثلا توصل (Ren & Can 2019) إلى وجود تأثير إيجابي للتنمية السياحية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة السنوية من : ١٩٩٥-٢٠١٩ بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، أما عن التأثير من الناحية البيئية، فأظهرت النتائج ارتباط التنمية السياحية بزيادة مستوى التلوث البيئي وزيادة مستوى الانبعاثات. وبالتالي لابد من الاهتمام بالتنمية المستدامة للسياحة أي الاهتمام بالبعد البيئي عند تنفيذ المشروعات السياحية أو تطوير القطاع.

أما عن دراسة (Alhowaish 2016) فقامت باختبار العلاقة السببية بين التنمية السياحية والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي بالاعتماد على نماذج قياسية باستخدام بيانات مجموعة دول الخليج خلال الفترة من : ١٩٩٥-٢٠١٢. وقد تم تحليل العلاقة السببية لتقييم مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ككل وفي كل بلد على حدة. ففي حالة دول مجلس التعاون الخليجي ككل، تُظهر النتائج علاقة سببية أحادية الاتجاه، من النمو الاقتصادي إلى نمو قطاع السياحة. بينما على مستوى الدول، فنلاحظ أن قطاع السياحة هو المحرك لمسار نمو قطاع السياحة ويظهر ذلك جلياً في دول: الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، أما الفرضية

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

العكسية (أي فرضية النمو الذي تقوده السياحة) فثبتت في البحرين، بينما لا توجد علاقة سببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في حالة عُمان.

وبالنسبة لدراسة صندوق النقد العربي (٢٠٢٠)، فقد ركزت على قياس أثر القطاع السياحي على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة من: ١٩٩٥-٢٠١٨، وقد شملت الدراسة كلاً من: الأردن، الإمارات، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وسوريا، والعراق، وعُمان، والقمر المتحدة، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، وموريتانيا، واليمن، وتم الاعتماد على نماذج قياسية كمية وتم تقديرها بالاستعانة بتقديرات نماذج الآثار الثابتة - Fixed Effects Model ونموذج الآثار العشوائية Random Effects Model، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للعائدات من السياحة على الناتج المحلي الإجمالي. كما أوضحت الدراسة أن ارتفاع العائدات السياحية بنسبة ١٪ يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بحوالي ٣٦,٠٪، كما أن ارتفاع الإنفاق السياحي بنحو ١٪ يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو بنحو ٠,٢٨٪.

وأكدت دراسة (Lee and Chang 2008) نفس الاتجاه السابق، وذلك باعتبارها على نماذج التكامل المشترك Cointegration models لبحث العلاقة السببية بين التنمية السياحية والنمو الاقتصادي لمجموعة دول من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وخارجها خلال الفترة من: ١٩٩٠-٢٠٠٢ والتي تبين منها وجود تأثير كبير للتنمية السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في غير بلدان OECD على المدى الطويل، كما أن هناك دليلاً على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التنمية السياحية إلى النمو الاقتصادي في دول OECD، وعلاقة ثنائية الاتجاه في غير دول OECD.

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

٣. أهمية دور قطاع السياحة كأحد القطاعات الداعمة للتنوع الاقتصادي

تبرز صناعة السياحة كأداة سهلة ومباشرة ومرنة للتنوع الاقتصادي بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي. وفقاً لمنظمة السياحة العالمية، تمّ تسجيل قرابة ٥, ١ مليار سائح دولي وافد في عام ٢٠١٩ على مستوى العالم، ممّا يضع السياحة كقطاع رائد في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها المنطقة الأسرع نموّاً من حيث السياحة الدولية الوافدة في عام ٢٠١٩.

تعتبر السياحة « صناعة موجهة نحو التصدير » في بعض دول مجلس التعاون الخليجي كما أنّها من أولويات التنوع الاقتصادي نتيجة عدم نجاح القطاع النفطي في تحقيق النتائج المتوقعة فيما يتعلق بخلق فرص عمل جديدة؛ بل وزيادة تدفق أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يعني أن صناعة النفط والغاز تعتمدان بشكل أساسي على ضخ رأس المال والتكنولوجيا لنموهما، وبالنسبة لمساهمتهما في الاقتصاد من حيث التوظيف فتعتبر هامشية، لا سيّما في سياق دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى العكس من ذلك، تعتبر السياحة قطاعاً كثيف العمالة يساعد على خلق المزيد من فرص العمل. علاوةً على ذلك، تتمتع معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى التنمية الزراعية بسبب مناخها والمناظر الطبيعية الصحراوية في المنطقة. فوفقاً (Allowaish 2016) تؤثر السياحة وعدد السائحين الوافدين على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التأثير على العمالة ورأس المال والصادرات، وهو افتراض يستند إلى فرضية النمو الذي تقوده السياحة.

لذلك، فإن صناعة السياحة لديها القدرة على إعادة توزيع الثروة الاقتصادية، وتعظيم استخدام الموارد الاقتصادية الحالية، وزيادة نمو

الأنشطة الاقتصادية المحلية الأخرى، مثل: الزراعة والنقل، وخلق مزيد من فرص العمل. علاوةً على ذلك، فإن قطاع السياحة يدعم التنوع الاقتصادي من خلال قدرة القطاع على توليد أنشطة اقتصادية في مجالات أخرى، مثل: الفنادق وخدمات الشركات السياحية. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع السياحة بالقدرة على تعزيز نمو القطاع العقاري، كما هو الحال في دبي والدوحة. ويساهم القطاع في زيادة الاستثمارات القومية، وخير مثال على ذلك ما تستثمره دول مجلس التعاون الخليجي حاليًا في الأنشطة والمشاريع السياحية، كما في الحج الديني في المملكة العربية السعودية؛ وإقامة مهرجانات التسوق؛ وبناء مطارات في الإمارات والبحرين وقطر؛ والترويج للأحداث الرياضية الخاصة في دبي؛ وزيادة الاستثمار في المواقع التراثية والجبال والمناظر الطبيعية (السياحة البيئية) في عُمان؛ والإعلان عن رحلات السفاري الصحراوية والأنشطة الثقافية؛ ورعاية السياحة العلاجية مثل السياحة الطبية العالمية ٢٠١٩ في البحرين.

تطور قطاع السياحة في الكويت

يساهم قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣.٥٪، كما أن القطاع يساهم في خلق ٦, ١٣٦ وظيفة أي حوالي ٦٪ من إجمالي التوظيف، وبالنسبة لتأثير السائح الدولي؛ فنلاحظ إنفاق السائح في المتوسط حوالي ٨, ٣٤٢ دينارًا كويتيًّا أي حوالي ٣, ١٪ من إجمالي الصادرات.

وكما هو موضح بالشكل رقم (١)، فإن أعداد السائحين قد بلغ نحو ٨, ٥ مليون سائح خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بنحو ٦, ٥ مليون سائح خلال عام ٢٠١٤، أي أن أعداد السائحين الوافدين قد نمت بنحو ٧, ٣٠٪ خلال أربعة أعوام.

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت



المصدر : Compendium : Basic indicators (Country-specific: Kuwait) 2014 - 2018 (11.2019) : Tourism (e-unwto.org) 2 Statistics: Vol . No

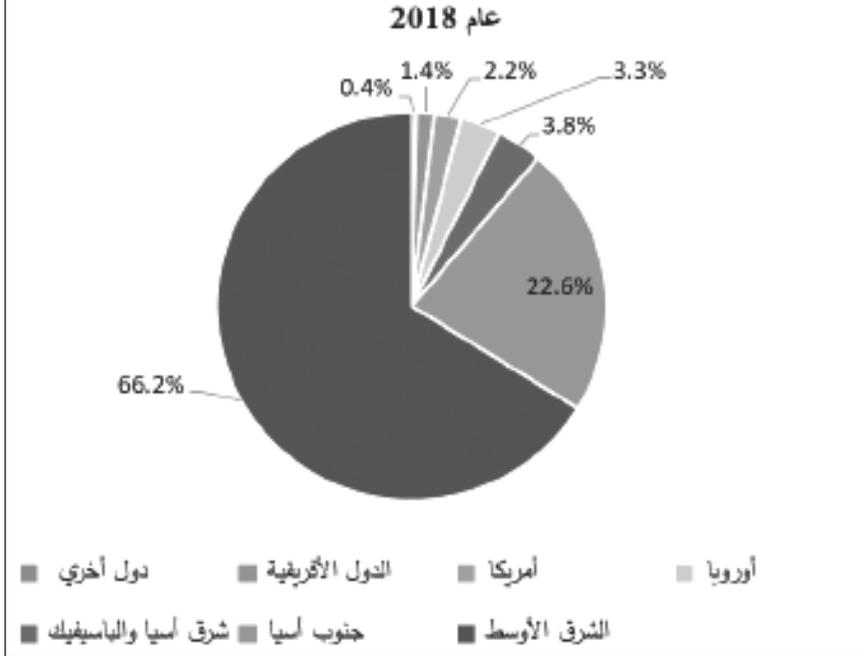
وترتبط زيادة أعداد السائحين الوافدين بعدد من العوامل الاقتصادية والتي من أهمها: اتجاه الحكومة نحو تطوير البنية التحتية الخاصة بسلاسل الفنادق الكبرى وتطوير الطاقة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي.

ووفقاً للتوزيع الجغرافي للسائحين الوافدين للكويت خلال عام ٢٠١٨، فإن أغلبها قادمة من منطقة الشرق الأوسط على النحو الموضح بالشكل رقم (٢).

وكما هو مبين بالشكل، فإن منطقة الشرق الأوسط تمثل أغلب السياحة الوافدة، حيث بلغ أعداد السائحين الوافدين منها ٦, ٥ مليون سائح بنسبة ٦٦٪ من إجمالي السياحة الوافدة. وتأتي في المرتبة الثانية السياحة القادمة من منطقة جنوب آسيا والتي بلغت نحو ٦, ٢٢٪ من إجمالي السياحة الوافدة بعدد نحو ٩, ١ مليون سائح تقريباً.

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

شكل (2) التوزيع النسبي لاعداد السائحين القادمين للكويت حسب المناطق الجغرافية



المصدر: (11.2019) 2018 - 2014 (Kuwait: Country-specific: Basic indicators (Compendium: المصدر: (e-unwto.org) 2 Statistics: Vol . No

وشملت الدول التي يأتي منها السائحين الوافدين إلى الكويت كلاً من: المملكة العربية السعودية بنسبة نحو ٣٥٪، والهند بنسبة ١٤٪، ومصر بنسبة ١١٪، كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

شكل (3) التوزيع النسبي للمسافرين الوافدين إلى الكويت حسب الدولة خلال عام 2018



المصدر : (WTTC : World Travel & Tourism Council | Travel & Tourism Economic Impact)

التحديات والعقبات الهيكلية لقطاع السياحة في الكويت

هناك العديد من العقبات التي تواجه التطور المستقبلي للسياحة في الكويت مثل: عدم توافر البنية التحتية للسياحة الكافية ومناطق الجذب السياحي وعدم وجود دعم كافٍ للقطاع الخاص؛ لتشجيعه للقيام بالمزيد من الاستثمارات. في الآونة الأخيرة؛ تجدد التركيز على تطوير صناعة السياحة في الكويت كجزء من استراتيجية التنوع الاقتصادي الأوسع التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط التي تشكل غالبية الناتج المحلي الإجمالي. (Paris & Rubin (2003) ومع ذلك، يواجه هذا التوجه الجديد بعض التحديات والفرص التي يُمكن الإشارة لها فيما يلي:

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

إن ضعف مساهمة القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسًا إلى عدم تنمية القطاع، ويرجع إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، وذلك عكس كثير من الدول العربية غير النفطية مثل: مصر والمغرب وتونس، والبحرين والأردن حيث تبلغ نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها يقارب المتوسط العالمي أو يفوق ٧٪. وهو ما يعكس الأهمية التي أولتها تلك الدول لقطاع السياحة مبكرًا على عكس دول أخرى لم تهتم بالقطاع بشكل كافٍ؛ ممَّا انعكس سلبيًا على مخرجات القطاع.

القواعد التنظيمية الصارمة المتعلقة بالدخول والإقامة في البلاد، وهو ما يمثل عقبة رئيسة أمام السائحين، حيث تسمح الكويت فقط لمن لديهم إقامة سارية المفعول، أو تأشيرات زيارة، ومعظمها يصدر لأقارب العمالة في الدولة، ومعظمهم يأتي للاستفادة من فترة التأشيرة للبحث عن عمل، ممَّا يعني أن الكويت لن تستفيد منهم في تطوير قطاع السياحة.

غياب وجود هيئة أو وزارة للسياحة معنية بتطوير هذا القطاع وتعمل على تنظيم شؤون السياحة ووضع الخطوط العريضة للسياسة العامة. إن استحداث مثل هذه الوزارة أو الهيئة؛ سيسهم في تنشيط السياحة من خلال إعداد السياسات والخطط والبرامج العامة لتحسين أداء المرافق السياحية، ووضع المعايير وبناء نظام معلومات للمواقع والخدمات السياحية.

استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية بشكل كثيف خاصة في قطاع السياحة، بينما كان الهدف الأساسي من التنوع الاقتصادي هو خلق فرص عمل للمواطنين. فعلى سبيل المثال وجدت دبي صعوبة في استبدال العمالة

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

الوافدة في صناعة السياحة على وجه الخصوص. وفي الوقت نفسه، فإن الاعتماد على العمالة الأجنبية يعيق إيجاد فرص عمل للمواطنين بسبب زيادة الطلب على العمالة الوافدة. وقد أشار Stephenson (2017) إلى أنه على الرغم من الاتجاهات المؤيدة لأهمية عمل مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في صناعة السياحة إلا أنها لا تعتبر مصدرًا جذابًا للتوظيف.

كما تواجه السياحة في الكويت منافسة قوية على المستويين: الإقليمي والدولي. فعلى المستوى الإقليمي، يتمتع عدد كبير من الدول المجاورة بموارد وإمكانات سياحية جاذبة، وبالتالي لا بدّ من الاستمرار في تطوير قطاع السياحة سواء الداخلية أو الخارجية من خلال تحسين مستوى الخدمات والمرافق، مع ضرورة قيام الحكومة بتقديم حوافز للاستثمار في قطاع السياحة، وبالتالي تنوّع الخدمات السياحية المقدّمة ويزداد عدد الشركات السياحية في السوق وبالتالي يزيد مستوى المنافسة ومن ثمّ تنخفض تكلفة الخدمات، وترتفع جودتها وصولاً إلى هدف تنمية السياحة الداخلية وزيادة جاذبيتها، ممّا ينعكس إيجاباً على ميزان الخدمات والتحويلات في ميزان المدفوعات، ويزيد من إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تنوع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، مركز دراية (٢٠١٧).

كما أنّ من أكبر التحديات التي تواجه القطاع في الوقت الحالي هي تداعيات جائحة فيروس كوفيد ١٩ حيث يعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات تأثراً نتيجة تأثر كل من جانبي: العرض والطلب على السفر والسياحة نتيجة القيود المفروضة على السفر للعديد من الوجهات العالمية. ففي دولة الكويت فقد انخفض أعداد السائحين وإصدار تأشيرات الزيارات بشكل كبير وبالتالي من المتوقع تراجع ناتج قطاع السياحة وبالتالي انخفاض فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

تجارب عدد من الدول في مجال دعم قطاع السياحة

اهتم العديد من الدول والمنظمات الدولية بدعم قطاع السياحة كأحد محركات النمو الاقتصادي، وتشير البيانات الاقتصادية بأنَّ القطاع يُساهم حاليًا، وفقًا لمنظمة السياحة العالمية (٢٠٢٠) بنحو ٧٪ من حجم التجارة الدولية ويوفّر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر نحو ١٠٪ من الوظائف المتولدة عالميًا. وهذا ما أوضحه زوراب بولو ليكاشفيلي، الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية، والذي أكّد أنه « في جميع أنحاء العالم، وجميع البلدان على كافة مستويات التنمية، فإن الملايين من الوظائف وأنشطة قطاع الأعمال تعتمد على قطاع سياحي قوي ومزدهر. وقد كان قطاع السياحة أيضًا قوة دافعة لحماية التراث الطبيعي والثقافي، والمحافظة عليه حتى تتمتع به الأجيال القادمة ».

وبالتالي يبرز دور القطاع باعتباره من القطاعات القائدة للنمو عالميًا ويعدُّ من القطاعات التي لها دورٌ كبيرٌ في توفير الموارد الإضافية من النقد الأجنبي والتي تحتاجها الدول لتمويل عملية التنمية الاقتصادية بها، وخاصةً فيما يتعلّق بزيادة مستويات التشغيل والحدّ من الفقر. ويعدُّ قطاع السياحة من القطاعات القائدة للنمو نظرًا لارتباطه بالعديد من الصناعات الحيوية الداعمة للنمو الاقتصادي، والتي تشمل: النقل والإقامة وخدمات الترفيه وقطاع الغذاء والتسويق المحلي. وتعتمد الدول عادةً في تنمية قطاع السياحة على عددٍ من المحاور الأساسية والمتمثلة في: دعم البنية التحتية لقطاع النقل والخدمات الفندقية إلى جانب اتخاذ الإجراءات التحفيزية للمنشآت العاملة في قطاع السياحة؛ لتحفيزها على تطوير خدمات القطاع وذلك من أجل هدف أساسي وهو كسب ثقة المسافرين ودفع عجلة

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

الانتعاش السياحي، سواء: الداخلي والخارجي. وعلى الرغم من اختلاف أنواعها، والمتمثلة في السياحة: الترفيهية، والثقافية، والدينية، والعلاجية والشاطئية، وغيرها، فإن الدول عادةً ما تتجه إلى إطلاق مبادرات خاصة بتنمية المقاصد السياحية والمنشآت التابعة وتوجيه جزء من المخصصات المالية الحكومية نحو الاستثمار في الأنشطة السياحية المستدامة وذلك عن طريق الأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأنشطة السياحية مع مراعاة الآثار الناجمة على الأجيال المستقبلية.

والجزء التالي يستعرض تجارب عدد من دول العالم العربي في مجال تنشيط قطاع السياحة وزيادة تنافسيته والتي يمكن الاسترشاد بها لدعم قطاع السياحة في دولة الكويت.

نلاحظ أن قطاع السياحة يُعدُّ من أهم القطاعات الاقتصادية المولدة للدخل القومي للعديد من الدول العربية ويمثّل مساهمة كبيرة في ميزان الصادرات الخدمية لتلك الدول. وقد ساهم القطاع، بحسب إسماعيل وقاسم (٢٠٢٠)، بنحو ٤, ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام ٢٠١٩ منعكسًا آثاره على توفير العديد من فرص العمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وتنويع مصادر الدخل بالدول العربية. فعلى سبيل المثال، ووفقًا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن قطاع السياحة قد ساهم بتوفير نحو ١, ٣ مليون فرصة عمل بما يعادل ٥, ٩٪ من إجمالي القوة العاملة خلال عام ٢٠١٨. وعن التطورات الحديثة لقطاع السياحة في العالم العربي، فتشير البيانات الصادرة عن صندوق النقد العربي (٢٠٢٠) إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث حقّق القطاع نتائجًا إجماليًا قُدِّر بنحو ٣١٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩م مقابل ٢٨٢ مليار دولار

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

لعام ٢٠١٨م، حيث قدّرت الزيادة السنوية بنحو ٢, ٢٪. وتعدُّ السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر من أعلى الدول على مستوى المنطقة في معدل إسهام القطاع في الناتج المحلي بحسب بيانات صندوق النقد العربي ، فقد استحوذت الدول الثلاثة على ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالي ناتج القطاع على مستوى العالم العربي بناتج إجمالي يعادل نحو ١٨٦ مليار دولار. وخلال عام ٢٠٢٠ فقد تأثر القطاع سلبياً بدرجة كبيرة بتداعيات انتشار فيروس كورونا، حيث قدّرت منظمة السياحة العالمية انخفاض مساهمة قطاع السياحة بنحو ٦٠ إلى ٨٠٪ عالمياً، فقد أكّدت المنظمة العالمية أنّ قطاعي: السفر والسياحة من بين أكثر القطاعات تضرراً من الجائحة في جميع بلدان العالم. وتشير نتائج التأثيرات السلبية المتفاقمة لقطاع السياحة بجائحة كوفيد ١٩، الطبيعة الخاصة لقطاع السياحة والمتمثلة في ارتفاع درجة تأثيره بالصدمات الاقتصادية الخارجية وهو ما يستلزم اتباع سياسات وقائية تتلاءم وتلك الخصوصية بالقطاع.

وبصفة عامة، فإن سياسات دعم قطاع السياحة في المنطقة العربية تتخذ عدة أشكالٍ والتي من بينها إجراءات حوكمة القطاع وتمويله والتي ترأس على إشرافه عادةً وزارات سيادية مسؤولة عن دعم القطاع ورعايته. فمثلاً، في مصر، فإن وزارة السياحة والآثار هي المسؤولة بشكل رئيس عن تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي لأنشطة القطاع سواء تلك الخاصة بالسياحة الداخلية أو الخارجية، ويخضع تحت هيكلها التنظيمي كل من: الهيئة العامة لتنمية السياحة وهيئة تنشيط السياحة المصرية؛ حيث تتولّى الهيئة العامة للتنمية السياحية مسؤولية وضع اللوائح الخاصة بالأنشطة والاستثمارات السياحية وتنفيذها، بينما تتولّى هيئة تنشيط السياحة مسؤولية الترويج لقطاع السياحة الداخلية والخارجية. كذلك في المملكة الأردنية الهاشمية،

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

فإن وزارة السياحة والآثار هي المعنية بتطوير سياسات قطاع السياحة ذات الصلة بإجراءات المحافظة على تراث الأمة وثقافتها وتاريخها.

ولدعم قطاع السياحة؛ فينبغي على الدول العربية تبني برامج إصلاحات هيكلية لتنمية القطاع لتشمل في ذلك الإصلاح المؤسسي والتشريعي ودعم البنية التحتية والاستثمار السياحي. إضافةً إلى ذلك، فإن سياسات تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التخطيط السياحي من أبرز السياسات التي تُساهم بشكل إيجابي في تنمية السياحة الوطنية. ومن أبرز الأمثلة على هذا مشاركة القطاع الخاص المصري في عملية اتخاذ القرار داخل قطاع السياحة من خلال تواجده التنظيمي على هيئة الاتحاد المصري للغرف السياحية والذي يتألف من: جمعيات (جمعية - الرجوع للمؤلف) أعمال في صناعة السياحة، وجمعية الفنادق (غرفة المنشآت الفندقية - الرجوع للمؤلف)، وجمعية وكلاء السفر، وغرفة المؤسسات السياحية، وغرفة السلع السياحية، وغرفة الغوص والرياضات المائية. كما تعني سياسات دعم القطاع السياحي بتوفير مظلة لرعاية الصناعات الحرفية اليدوية السياحية وتقديم الحوافز لها وتسويق منتجاتها. ومن أبرز الجهود في هذا المجال مبادرة وزارة السياحة والآثار في الأردن والمتمثلة في وضع «الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الحرف اليدوية السياحي للفترة من: ٢٠١٠-٢٠١٥»، والتي استهدفت بشكل رئيس معالجة التحديات التي يواجهها قطاع الحرف اليدوية السياحي، وتعظيم إمكانات قطاع الحرف اليدوية الأردني وزيادة حصته السوقية من إجمالي سوق السياحة في الأردن. وجاءت أهم ملامحها على النحو التالي^(١):

١ وزارة السياحة والآثار الأردنية (٢٠٠٩). الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الحرف اليدوية السياحي خلال الفترة من: ٢٠١٠-٢٠١٥، ضمن مشروع تطوير السياحة في الأردن والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

تحقيق التنسيق الوطني وذلك من خلال تحديد أو إنشاء هيئة متخصصة تعمل على تقديم الدعم لقطاع الحرف اليدوية السياحي من خلال التنسيق بين كافة الجهات الفاعلة على المستويين: الوطني والإقليمي.

بناء المهارات والقدرات، وذلك بهدف توفير كوادر مؤهلة في مجالات تطوير منتجات الحرف اليدوية وخاصةً فيما يتعلق بتحليل توجهات السوق وطرق الإنتاج الحديثة، ومن أهم البرامج الذي شملها ذلك: برنامج إرشاد وتوجيه المصممين، وبرنامج التسويق، وبرنامج التدريب في مجال إدارة الأعمال.

دعم جهود قطاع الحرف اليدوية السياحي في النفاذ إلى الأسواق وذلك من خلال توفير شبكة تواصل بين البائعين في مجال الحرف اليدوية السياحي والمنتجين وتوفير ورش عمل وصلات عرض خاصة بتلك الحرف وتعريف المرشدين السياحيين النظاميين بها بهدف ترويج منتجات القطاع بين السائحين.

وتُعدُّ قرارات وإجراءات ترويج منتجات قطاع السياحة ضرورية؛ لاجتذاب السياح الأجانب سواء كان ذلك في شكل معارض للمنتجات السياحية وفاعليات دولية ومؤتمرات داعمة أو من خلال التسويق الإلكتروني للمنتجات السياحية. وتُعدُّ المتاحف الافتراضية من أهم الإجراءات التي لجأت إليها الدول حديثاً، وخاصةً في ظل سياسة العلق التي تبنتها الدول لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد ١٩، ومن أمثلتها: المتحف البريطاني بلندن، والمعرض الوطني للفنون بواشنطن، ومتحف دورسيه بباريس، والمتحف الوطني للفن الحديث بسيول، ومتحف فان جوخ بأمستردام، والمتحف الوطني للأثر وولوجي بالمكسيك. وعلى مستوى العالم العربي، فقد اتجهت

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

لبنان للترويج لمزاراتها السياحية من خلال إطلاق برنامج للوجهات السياحية الافتراضية، وقد شمل في ذلك المتحف الوطني في بيروت.

ولعلّ برنامج الإصلاح السياحي المصري الذي تمّ التخطيط له منذ عام ٢٠١٩ أبرز تلك البرامج والتي تبنتها الدولة حديثاً بهدف استعادة مصر لمكانتها السياحية العالمية، وقد شمل البرنامج الإصلاحي، وفقاً للهيئة العامة للاستعلامات المصرية (٢٠٢٠)، المحاور التالية:

برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير القطاع وذلك بهدف تحقيق تنمية سياحية مستدامة ودعم تنافسيّة القطاع وتطويره من خلال استهداف تطوير منظومة التشريعات السياحيّة وتذليل العقبات أمام المنشآت السياحية وتقديم حوافز مؤسسيّة؛ لتعزيز النمو في قطاع السياحة ووضع معايير جديدة لتصنيف الفنادق بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية وغرفة المنشآت الفندقية وذلك بهدف رفع كفاءة البنية التحتية للمنشآت السياحية، وخاصةً الفندقية؛ لتنافس مثيلتها.

■ برنامج لتدريب وتأهيل العاملين في القطاع السياحي، وتعزيز كفاءتهم وزيادة الوعي السياحي لديهم.

■ برنامج ترويج للمجالات السياحية الرئيسة، مثل سياحة المؤتمرات والسياحة: الأثريّة والدينيّة، وذلك من خلال المشاركة في المعارض السياحية الدولية.

■ برنامج استحداث أنماط سياحية جديدة، والتي شملت سياحة المغامرة والغوص وركوب الأمواج والسياحة البيئية.

■ برنامج للتوعية السياحية المجتمعية وتضمن ذلك التوعية بمبادئ « أخلاقيات السياحة » وإقامة مسابقات فنية بين طلاب المراحل التعليمية المختلفة حول فنون التعامل مع السائحين.

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

ويأتي مشروع نيوم والذي بدأت المملكة العربية السعودية في التفكير فيه منذ عام ٢٠١٦ من المشروعات السياحية العملاقة. وقد استهدف المشروع خلق منطقة سياحية وتجارية واقتصادية عالمية ذات طبيعة تكنولوجية تقع على الساحل الشمالي الغربي السعودي عند خليج العقبة وبتكلفة إجمالية مقدرة بنحو نصف ترليون دولار وممولة جزئياً من قبل صندوق الاستثمارات العامة السعودي. وقد جاء ذلك المشروع في إطار السعي الطموح لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان؛ لتعزيز القدرات الاستثمارية للمملكة العربية السعودية وبهدف الاستعداد الجدي لمرحلة ما بعد النفط وبغية تنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية السياحية التي تعزز من فرص النمو الاقتصادي، وتُساهم في مشاركة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري. ومن المتوقع استهداف أكثر من ٥ مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠ وتوفير ما يقرب من ٣٨٠ ألف وظيفة. ويُعتبر مشروع نيوم، كما تم وصفه من قبل المملكة العربية السعودية، ووفقاً للمفاهيم الاقتصادية والمخططات العمرانية، أحد مشاريع التنمية المحلية والتي تهدف إلى إنشاء مدن جديدة طرفية satellite cities، بغرض بناء مجتمع سياحي متكامل يتصل بالمدن الرئيسة للمملكة من خلال شبكة طرق داخلية. وتتشابه فكرة إنشاء المشروع إلى حد كبير بمشروع العاصمة الإدارية الجديدة في مصر، على الرغم من اختلاف بعض الأهداف الرئيسة لكل منهما. فكلا المشروعين يهدفان إلى إنشاء منطقة عمرانية جديدة تكون مركزاً سياحياً وتجارياً وصناعياً وسكانياً، بحيث تتسم بالاكتمال الذاتي من حيث الخدمات المتوفرة بها self-sufficient cities. وعلاوة على أهداف دعم السياحة في المملكة، فمن ضمن الأهداف الأخرى للمشروع تتمثل

التنويع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

في تعزيز القطاعات الصناعية التقليدية والحديثة، بهدف معالجة التسرب الاقتصادي والنتائج في الأساس من الضعف الهيكلي النسبي لبعض قطاع (قطاعات - الرجوع للمؤلف) الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد السعودي والعمل على زيادة تنافسيّة تلك القطاعات عالمياً. كما يُمكن أن يُساهم ذلك المشروع السياحي العملاق في دعم قطاع التكنولوجيا والذي سيكون القطاع القائد والمحرك الأساسي لباقي القطاعات الاقتصادية داخل منطقة نيوم. فوفقاً لمقترح المشروع، يستهدف بناء مدينة ذكية متكاملة تُدار بالكامل عن طريق استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية المتوفرة عالمياً في الوقت الراهن، وذلك بالشراكة مع بعض الشركات العالمية العاملة في هذا المجال، مثل: أمازون (منصة نيوم الرقمية، ٢٠٢١). وقد كان من المخطّط أن يأخذ مشروع نيوم شكل المشروعات العابرة الدول، حيث كان مخطط له أن يربط أنشطته بأنشطة ترفيهية وتجارية مع مصر والأردن.

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

التوصيات

في إطار ما سبق، يُمكن عرض عدد من التوصيات التي يُمكن الاسترشاد بها في تنمية قطاع السياحة لدولة الكويت وذلك على النحو التالي:

من الأمور المهمّة ضرورة وضع استراتيجية وطنية داعمة للسياحة الداخلية وأخرى للسياحة الخارجية بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين مثل المنظمات الوطنية غير الحكومية والمنظمات الدولية، وخاصةً تلك المعنية بأهداف التنمية المستدامة.

يجب على الحكومة معالجة الافتقار إلى التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الرسميّة العاملة ضمن القطاع وذلك من خلال وضع أسس للتعاون والتناغم والتنسيق بينها على المستوى الوطني وتنظيم العمل بين تلك الأجهزة والمؤسسات الرسميّة ضمن استراتيجية وطنية شاملة، وتشمل في ذلك وزارات: السياحة والآثار والطيران المدني.

ضرورة العمل على وضع مبدأ المشاركة مع كافة أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة داخل قطاع السياحة، بما في ذلك: المنظمات غير الحكومية والجمعيات السياحيّة التطوعيّة.

ضرورة تدعيم دور القطاع الخاص السياحي وتقديم الحوافز المختلفة له، وخاصة فيما يتعلق بالحوافز الضريبية والجمركية والتمويلية.

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

من المهم العمل الدائم على المشاركة في الفاعليات السياحية العالمية وخاصةً في الدول التي تتمتع بصيت عالمي في اجتذاب السياح، مثل: فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وإيطاليا. وخاصةً وأن المشاركة في تلك الفعاليات تُساهم بشكل رئيس في خلق الطلب والترويج للأنشطة السياحية الوطنية. وفي هذا الخصوص، فمن الضروري استحداث أُطر لتمويل إنتاج أفلام وثائقية عن السياحة الوطنية وأهم الأماكن السياحية البارزة وترويج ذلك ضمن الشبكات الإعلامية العالمية وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة. كما يتطلب الأمر، إنشاء منصة ترويجية إلكترونية تتضمن أهم المزارات السياحية من متاحف ومعارض وطنية بشكل افتراضي.

يجب على الحكومة دعم سلاسل التوريد داخل قطاع السياحة من خلال التعاون والتنسيق مع الوزارات المعنية كوزارة الصناعة والتجارة ووزارة الاستثمار والتخطيط وربط الإمدادات اللازمة للقطاع بمقاييس الجودة العالمية، وهو ما يتطلب إنشاء جهاز رسمي ضمن وزارة السياحة معني أساساً بمراقبة جودة الخدمات ومنتجات القطاع، وتكون من ضمن مهامه إجراء تقييمات كما يتطلّب الأمر تشجيع الصناعات السياحية متناهية الصغر من خلال توفير أُطر حماية قانونية لهم وتقديم الحوافز اللازمة لها.

من الضروري توفير إدارات متخصصة داعمة لقطاع الموارد البشرية العاملة بقطاع السياحة تكون مهمتها تقديم البرامج التدريبية المهنية وتنظيم ورش العمل المتخصصة في تأهيل العاملين في مجال الأنشطة السياحية داخلياً وخارجياً، وخاصةً فيما يتعلق بالتدريب على الترويج والتسويق السياحي وكيفية مراعاة متطلبات الجودة والتعرف على أهم الأسواق السياحية العالمية وكيفية النفاذ إليها، هذا علاوةً على تقديم كافة الاستشارات المهنية المتخصصة في مجال تقديم خدمات قطاع السياحة.

التنوع الاقتصادي بالتطبيق على دور قطاع السياحة في الكويت

ينبغي العمل على معالجة ضعف مصادر التمويل الموجهة للقطاع وخاصة تلك الخاصة بالقطاعات الحرفية لقطاع السياحة وذلك من خلال تقديم تسهيلات تمويلية متنوعة لمنشآت القطاع، والتي تشمل إطالة فترة ردّ القروض وزيادة فترات السماح وتخفيض غرامات تأخير أقساط القروض. والعمل على اجتذاب الجهات الداعمة الدولية لقطاع السياحة وخاصةً تلك المعنية بحفظ التراث العالمي.

ومن الأمور المهمّة التي ينبغي أخذها في الاعتبار ضرورة تطوير وحدات ذات طابع خاص منبثقة من وزارة السياحة أو أجهزتها التابعة تعمل بشكل رئيس على تطوير منتجات سياحية جديدة لقطاع السياحة تعكس الطلب العالمي ورغبات السياح من كافة دول العالم وتكون من ضمن اختصاصاتها إنشاء معارض في الجهات السياحية العالمية المختلفة للترويج للمنتجات السياحية الوطنية.

ضرورة العمل على تنمية الوعي السياحي المجتمعي وذلك بالتعاون مع المؤسسات التعليمية المختلفة ويشمل ذلك إدراج مناهج متخصصة في مجال التطوير السياسي وريادة الأعمال السياحية.

قائمة المراجع

أولاً - المراجع العربية.

ثانياً - المراجع الأجنبية.

أولاً : المراجع العربية :

- إسماعيل ، محمد وقاسم ، جمال ، أكتوبر ٢٠٢٠ ، « أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية » ، صندوق النقد العربي : العدد الثاني (amf.org.ae).

- مجلس التجارة والتنمية (UNCTAD)، ٢٠١٣، «تقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة»، الأمم المتحدة: TD/B/C.I/EM.5/3 [Arabic] (unctad.org)

- مركز دراية، يناير ٢٠١٧، «دور القطاع السياحي في تعزيز وتنويع مصادر الدخل السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠»، ورقة عمل مقدّمة لمنتدى اليامة الاقتصادي الأول : تنويع الاقتصاد السعودي في ضوء رؤية ٢٠٣٠، جامعة اليامة .

- منصة نيوم الرقمية.

(2021). Retrieved from <https://www.neom.com/>

- وكالة كونا، مارس ٢٠١٩، دولة الكويت تخطو خطوات حثيثة نحو دور سياحي إقليمي «مشرق»: كونا: وكالة الأنباء الكويتية - أنباء عناوين أخبار - الكويت (kuna.net.kw).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alowaish. Abdulkarim. 2016. Is Tourism Development a Sustainable Economic Growth Strategy in The long Run ? Evidence from GCC Countries. Sustainability 2016.8.605; <https://doi.org/10.3390/su8070605>
- Balaguer. J.; Cantavella-Jorda. M. 2002. Tourism as a long-run economic growth factor: The Spanish case. Appl. Econ.34. 877–884.
- Brida. J.; Carrera. E.; Risso. A. 2008. Tourism's Impact on long-run Mexican economic growth. Econ. Bull. 3.
- Hilal.Nazar .2020. "Tourism in the GCC as a priority for Economic Prospects and Diversifications .Gulf Studies Program. Qatar University.
- Lee. C.C.; Chang. C.P. Tourism development and economic growth: A closer look at panels. Tour. Manag.2008. 29. 180–192.
- Stephenson M. 2017." Introduction: deciphering international tourism development in the GCC region. International Tourism Development and the Gulf Cooperation Council States: Challenges and Opportunities". Sunway University.
- The World Tourism Organization. (n.d.). Retrieved 2020. from <https://www.unwto.org/>

- The World Tourism Organization. (2020, October 5). Stepping Up Support and Coordination for a Safe and Sustainable Recovery of Tourism. Retrieved from <https://www.unwto.org/>
- Paris .Cody & Rubin .Simon. 2013.”popular Reintierism and Tourism Development in Kuwait”. Travel and Tourism Research Association: Advancing Tourism Research Globally. 12. https://scholarworks.umass.edu/ttra/2013/AcademicPapers_Visual/12

